

# النفط و التنمية

## والتعاون الإفريقي

أنجولا بأنه يعوم على بحيرة من النفط. إن الإمكانات النفطية الأفريقية، إلى جانب ثروات القارة الأخرى، هي ما يفسر تزايد اهتمام العديد من دول العالم بأفريقيا، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وخير دليل على ذلك الاستثمارات الضخمة التي قامت الشركات الأمريكية في الماضي، وتنوي القيام بها في المستقبل والتي تقدر بحوالي 50 بليون دولار ستنفق خلال السنوات الخمس القادمة في العديد من الدول الأفريقية، خصوصا نيجيريا وغينيا الاستوائية و أنجولا، دافعها في ذلك تنوع وتأمين مصادر إمدادات النفط الذي ستكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إليه في المستقبل.

فبحلول عام 2020، وكما تفيد وثيقة رسمية لإدارة الأمريكية تتعلق بالطاقة، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استيراد برميلين من كل ثلاثة براميل نفط تستهلكها، و أن النفط الأفريقي بات يشكل مصلحة قومية بالنسبة لأمريكا، و أحد ركائز إستراتيجيتها الهادفة إلى تنوع مصادر الطاقة وتقليص الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، و تقترح رفع نسبة النفط الأفريقي في مستورداتها إلى 25% بحلول عام 2015 مقابل 10% حاليا.

كنا في عدد سابق ( كلمة العدد 14) قد تحدثنا عن أهمية قرار إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة (أفريك) الذي اتخذته القمة الأفريقية التي انعقدت بلوساكا - زامبيا عام 2001 واعتماد الجزائر العاصمة مقرا لها، وأنه يعد خطوة على الطريق الصحيح من أجل تنمية أفريقيا اقتصاديا واجتماعيا، وأشرنا إلى ما تتمتع به أفريقيا من مصادر طاقة متعددة وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الفحم والطاقة المائية و اليورانيوم ومصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وأكدنا على وجوب تسخير هذه المصادر من أجل مستقبل شعوب القارة التي تسعى جاهدة لكسر طوق الفقر والمرض والتخلف الذي لا زالت تعاني منه بسبب عهد الاستعمار الطويلة.

وبالتركيز على مصدري النفط والغاز الطبيعي، فإن أحدث الإحصائيات تقدر احتياطي القارة النفطية بحوالي 90 بليون برميل أو ما نسبته 9% من احتياطي النفط العالمي، واحتياطي القارة من الغاز الطبيعي بحوالي 400 تريليون قدم مكعب أو حوالي 8% من احتياطي الغاز العالمي، كما تؤكد بعض الدراسات احتمالات تضاعف هذه التقديرات مستقبلا، لدرجة أن بعض التقارير تصف الساحل الغربي لأفريقيا الممتد من نيجيريا إلى

النفطية، وتوثيق عرى التكامل فيما بينها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وخاصة في البلدان التي تعاني نقصا شديدا في إمدادات الطاقة التجارية.

وفي هذا المقام لا بد من التنويه بحدثين تما خلال النصف الأول من هذا العام أولهما احتضان مدينة طرابلس للمؤتمر الأفريقي الأول حول النفط والغاز خلال الفترة 15 - 17/3/2003 الذي نظّمته المؤسسة الوطنية للنفط بالتعاون مع رابطة الدول الأفريقية المنتجة للنفط (أبا) ، وثانيهما احتضان الجزائر العاصمة خلال الفترة 23 - 24/4/2003 لندوة نظمتها اللجنة الأفريقية للطاقة (أفريك) حول إنشاء نظام معلومات الطاقة لأفريقيا .

ومما لا شك فيه أن هذين الحدثين يعكسان بوضوح اهتمام أفريقيا بقضايا الطاقة وعلى رأسها قضايا النفط والغاز الطبيعي. فالحدث الأول يعكس وعي 13 بلداً منضوية في عضوية "أبا" بأهمية تنسيق المواقف والتعاون المشترك في مجال النفط والغاز، في حين يعكس الحدث الثاني رغبة جميع الدول الأفريقية المنضوية في عضوية الاتحاد الأفريقي في تحقيق نوع من التكامل في مختلف ميادين الطاقة وليس فقط في مجال النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يعني ضرورة الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة المائية والطاقة المتجددة والطاقة النووية وغيرها في سد احتياجات القارة السمراء. وبإمكان كل من "أبا" و"أفريك" وغيرهما من المؤسسات، إذا ما تضافرت جهود الجميع، أن تحقق الكثير من أجل تنمية وازدهار وتقدم شعوب القارة الأفريقية.

## أمين لجنة التحرير

إن تزايد الاهتمام بثروات أفريقيا النفطية من قبل الدول المستوردة للنفط، خاصة الدول الصناعية المتقدمة، واستعدادها لإنفاق مليارات الدولارات للتقيب عنه وإنتاجه في أي بقعة على الأرض يكون فيها ذلك مجديا اقتصاديا، أمر طبيعي يمكن تفهمه وذلك بالنظر لحاجتها المتزايدة لاستيراد النفط، ورغبتها في تنويع مصادر وارداتها وتأمين إمداداتها.

ولكن في المقابل، لا بد لهذه الدول أن تعي حاجة أفريقيا للنفط باعتباره مصدرا أساسيا للطاقة، وذلك بقدر حاجتها (بل وربما أكثر) للعوائد التي ستأتى من وراء تصديره للخارج، والتي هي بلا شك في أمس الحاجة لها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها. فأفريقيا التي تعد من أفقر قارات العالم تعتبر كذلك الأكثر فقرا في استهلاك الطاقة حيث لا يتجاوز متوسط استهلاك الفرد فيها 300-400 كجم مكافئ نفط من الطاقة الأولية، وهذا المتوسط يقل بخمس مرات عن متوسط استهلاك الفرد على المستوى العالمي، وأقل 30 مرة من متوسط استهلاك الفرد الأمريكي!. وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء حيث لا تزال عشرات آلاف من القرى الأفريقية ومئات الملايين من المواطنين الأفارقة محرومين من الكهرباء خصوصا في دول جنوب الصحراء التي تقدر مساهمة طاقة الكتلة الحيوية (الأخشاب) بحوالي ثلثي إجمالي الطاقة المستهلكة فيها.

كذلك، لا بد للدول الأفريقية أن تعمل على توظيف عائدات ثرواتها النفطية لخير شعوبها، وان تسعى جاهدة من خلال المنظمات والتجمعات الإقليمية والمؤسسات القائمة من أجل تنسيق الجهود وتسخير هذه الثروات في سبيل سد احتياجات القارة من المنتجات